

حاكم مصرف لبنان يتغيب عن جلسة استجوابه أمام المحققين الأوروبيين



كشفت وكالة «رويترز» عن تأجيل جلسة الاستماع إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الأربعاء، من قبل قاضي التحقيق الأول في بيروت شربل أبو سمرا بحضور القاضية الفرنسية أود بوريصي، ممثلة المحققين الأوروبيين، إلى الخميس بسبب عدم حضوره بعد اعتراضات على الإجراءات من محامي سلامة. وتأتي جلسة الاستماع في إطار تحقيقات تتمحور حول ثروة سلامة وشبهات غسل أموال. وفي يناير/كانون الثاني، استمع محققون من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ في بيروت إلى شهود، بينهم مديرو مصارف وموظفون حاليون وسابقون في مصرف لبنان، في إطار تحقيقات بقضايا غسل أموال واختلاس في لبنان مرتبطة بسلامة.

• جلسات استماع متتالية

وبحسب مصدر قضائي لوكالة «فرانس برس»، فإن القاضية الفرنسية، قد أطلعت أبو سمرا خلال اجتماع الثلاثاء في بيروت، على قائمة تضم مئة سؤال، مرجحاً أن «تمتد جلسات الاستماع لثلاثة أيام متتالية».

وسيتّم الاستماع إلى سلامة «بصفة شاهد، من دون أن يُتخذ في حقه أي إجراء أو أن يتم توقيفه»، وفق المصدر ذاته. وتركز التحقيقات الأوروبية على العلاقة بين مصرف لبنان وشركة «فوري أسوشييتس»، المسجلة في الجزر العذراء ولها مكتب في بيروت والمستفيد الاقتصادي منها رجا سلامة، شقيق حاكم مصرف لبنان. ويُعتقد أن الشركة لعبت دور الوسيط لشراء سندات خزينة ويوروبوند من المصرف المركزي عبر تلقي عمولة اكتتاب، جرى تحويلها إلى حسابات رجا سلامة في الخارج.

وقبل عام، أعلنت وحدة التعاون القضائي الأوروبية «يوروباست» أن فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ جمدت 120 مليون يورو من الأصول اللبنانية إثر تحقيق استهدف سلامة وأربعة من المقربين منه، بينهم شقيقه، بتهم غسل أموال و«اختلاس أموال عامة في لبنان بقيمة أكثر من 330 مليون دولار و5 ملايين يورو على التوالي، بين 2002 و2021». وأفادت صحيفة «زونتاغس تسایتونغ» الأسبوعية السويسرية الشهر الماضي بأن «جزءاً كبيراً من مبلغ يراوح بين 300 و500 مليون دولار، اتهم سلامة باختلاسه، أودع في حسابات في 12 مصرفاً سويسرياً

تحقيق محلي •

وبموازاة التحقيق الأوروبي، فتح القضاء اللبناني في إبريل/نيسان 2021، تحقيقاً محلياً بشأن ثروة سلامة ومصدرها بعد استهدافه بالتحقيقات الأوروبية. وكان من المفترض أن تعقد جلسة لاستجواب سلامة في إطار التحقيق المحلي، الأربعاء، إلا أنه جرى تأجيلها لإفساح المجال أمام المحققين الأوروبيين. وقامت الدولة اللبنانية، بالادعاء على سلامة وشقيقه ومساعدته، الأربعاء، وطالبت بتوقيفهم. ولطالما نفى سلامة، الذي يشغل منصبه منذ عام 1993، الاتهامات الموجهة إليه، معتبراً أن «ملاحقته تأتي في سياق عملية سياسية لتشويه صورته». (وكالات)